

■ ٣١ مارس ١٩٩٨ ■

## سرور: الديمقراطية وسيادة القانون أساس الحكم في مصر كتب - عبد الجواد علي:

أشاد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بدور المحكمة الدستورية العليا في إرساء القيم الدستورية للحقوق والحريات الأساسية وانعكاساتها على مسيرة الحياة القانونية وأداء سلطات الدولة وقال إن النظام القانوني في مصر يعتمد على ثلاثة مبادئ وردت في الدستور هي: نظام الحكم ديمقراطي وسيادة القانون أساس الحكم في الدولة وضمان الحقوق والحريات الأساسية، وقال إن هناك ارتباطا لا يقبل التجزئة بين مبدأ سيادة القانون ومبدأ الديمقراطية. جاء ذلك في افتتاح المؤتمر العلمي الأول لكلية الحقوق بجامعة حلوان والذي يعقد تحت شعاره دور المحكمة الدستورية العليا في النظام القانوني المصري . وأضاف أن الديمقراطية تتطلب احترام الحقوق والحريات الأساسية ويتعين لسيادة القانون أن تضمن هذه الحقوق والحريات في مواجهة الدولة، وقد تولت المحكمة الدستورية العليا في مصر التوسع في استخلاص الحقوق والحريات الأساسية فلم تعتمد على مجرد نصوص الدستور فيما يتعلق بهذه الحقوق والحريات بل استخلصت حقوقا وحريات أخرى من مبادئ نظام الحكم ديمقراطي وسيادة القانون. شهد المؤتمر الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي والمستشار عوض للرئيس المحكمة الدستورية العليا والدكتور حسن حسني رئيس جامعة حلوان والدكتور جلال إبراهيم عميد كلية الحقوق بحلوان .